تونس في 2 جوان 2018

تعلم هيئة الحقيقة والكرامة ان الاستاذ خالد الكريشي رئيس لجنة التحكيم والمصالحة قد بادر من تلقاء نفسه منذ نوفمبر 2016 بتقديم طلب تجريح في نفسه في ملفات التحكيم والمصالحة المتعلقة بالفساد المالي والتي يكون فيها المكلف العام بنزاعات الدولة طرفا فيها طبقا للفصل 61 من قانون العدالة الانتقالية، بسبب علاقة الشراكة التي كانت تربطه سابقا بمبروك كورشيد وزير املاك الدولة والشؤون العقارية.

وقد صادق مجلس الهيئة على طلبه في جلسته المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2018 ولم يعد بذلك يشارك في البتّ وإمضاء القرارات التحكيمية موضوعها الفساد المالي اخرها ملف السيد محمد سليم شيبوب والدّولة التونسية.

كما سبق لمجلس هيئة الحقيقة والكرامة في جلسته المنعقدة بتاريخ 28 افريل 2018 وان رفض استقالة الاستاذ خالد الكريشي من رئاسة لجنة التحكيم والمصالحة والمقدمة منه منذ جانفي 2017.

إدارة الاتصال

هيئة الحقيقة والكرامة